

ندوة في رام الله توصي برفض التزكية في الانتخابات باعتبارها نقيضاً للديمقراطية

رام الله - "الأيام": أوصى مشاركون في ندوة نظمها مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية، حول التزكية في الانتخابات، في رام الله، أمس، بضرورة تكريس الانتخابات كنهج تشاركي يقوم على تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم بحرية في كل المسائل الخلافية داخل المجتمع، باعتبار الانتخابات المصدر الأول للسلطات.

كما أوصوا بالعمل على نشر الوعي المجتمعي بأهمية الانتخابات والمشاركة الديمقراطية كحق وطني ومشروع، وضرورة رفض التزكية في الانتخابات باعتبارها تهميشاً حقيقياً لدور المواطن في اختيار ممثليه.

ودعوا لإصلاح التشريعات عبر تعديل الثغرات في النظام الانتخابي التي تسمح باستمرار التزكية واللجوء إليها، بالإضافة إلى تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، وسن قانون يمنع اللجوء إلى التزكية أو التوافق في كافة مستويات الانتخابات الفلسطينية سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو محلية، أو نقابية، أو طلابية.

وشدد المشاركون، بحسب بيان صدر في ختام الاجتماع، على ضرورة إنهاء الانقسام السياسي وإتمام المصالحة باعتبارها إحدى الأدوات التمكينية لتفعيل بيئة الانتخابات التنافسية بين كافة القوى السياسية والتقدمية في المجتمع، وضرورة المحافظة على حيادية واستقلالية لجنة الانتخابات المركزية، ومطالبة مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الفلسطيني بتسليط الضوء على

سلبيات التزكية الانتخابية، وبناء وعي مجتمعي وإعلامي بضرورة محاربة هذه الظاهرة، خصوصاً في القرى الفلسطينية.

وتحدثت عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، دلال سلامة، حول موقف "فتح" من الانتخابات المحلية، تحديداً من التزكية، والتي قد تنتقل إلى مستوى جديد عبر القائمة المشتركة في الانتخابات البرلمانية.

وأكد مدير لجنة الانتخابات المركزية، الدكتور هشام كحيل، أن موضوع التزكية والذي تم طرحه في كثير من التقارير للجنة الانتخابات، كبير ويحتاج إلى دراسة، مستخدماً لغة الأرقام في طرح الإحصائيات التي تتعلق في سياق نسب التزكية التي وردت في الهيئات المحلية والمجالس القروية والائتلافات المختلفة الحزبية والمستقلة ونسب السكان الخاضعين للتزكية ضمن المحافظات المختلفة، وغيرها، من خلال طرح الرؤى والتوصيات في سياق ذلك.

من جهته، بين مدير مركز مسارات، هاني المصري، أن الانتخابات عبارة عن برامج وكتل، وأن موضوع التزكية يضرب موضوع التنافسية بينها، ويؤدي إلى عدم التغيير وتقليل حصص القوائم الصغيرة على حساب القوائم الكبيرة المشتركة.

وحضرت الندوة مجموعة من ممثلي الدوائر القانونية في المؤسسات الرسمية والوزارات، وممثلون عن مؤسسات المجتمع المدني، وممثلون عن النقابات والغرف التجارية، ومحامون، إعلاميون، وأكاديميون وباحثون، وناشطون مجتمعيون.

صحيفة الأيام

الخميس

21/1/2021

ص 4